

كويتي عراقي
داد كاي بالاي نوتيتيادي



جمهورية العراق
المعظمة الاتحادية العليا

العدد: ٣٩/اتحادية/تمييز/٢٠١٣

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٢ برئاسة القاضي السيد مدحت العمود
وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساسي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد
وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب التفتيتي وعمود صالح التميمي وسيفاتيل شمشون قيس كوركيس
وحسين أبو التمن المائونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المعمل - المدعي عليه - /وزير الداخلية/ إضافة لوظيفته/وكيله النائب الحقوقي حيدر حميد غريب
التمييز عليه - المدعى - / هاشم عباس عبد الحسين وكيله المحامي علي ربيع -

الأغراء

ادعى وكيل المدعي (المعمل عليه) أمام محكمة القضاء الإداري بأن موكله منسوب
إلى وزارة الداخلية/وكالة الوزارة لشؤون الشرطة/مديرية العامة لشرطة محافظة الديوانية وكان
أحد ضباط الجيش السابق ومستقراً بالخدمة - وبعد أحداث ٢٠٠٣/٤/٩ وبدأ للخص الحاصل
في صفوف قوى الأمن الداخلي وبسبب الوضع الأمني في محافظة نينوى وسيطرة الإرهابيين عليها
تفوج مع زملائه الضباط والعراقب لعموميين لتجيش السابق وتم اشراكهم بدورات تدريب سريعة
من قبل قوات التحالف بالتنسيق مع المنطقة المحلية في المحافظة وتم اصدار الامر الاتاري
المرقم (١٠٠٠) في ٩/٢٢ الصادرة من مديرية شرطة نينوى بالتنسيق مع المحافظ ،
وقد استمر رتب الشهر الاول في (٢) عام ٢٠٠٣ وبسبب الوضع الأمني وحالة الاحتلال
فلم يتم تثبيت تعيينه على سلكه وزارة الداخلية وبغية عام ٢٠٠٢ وفي الأمر الإداري
المرقم (٢٦٢٣٩) في ٨/٢٥/٢٠٠٧ ومن تون انضمام الفترة السابقة لصدور هذا الأمر
والبالغة (ثلاث سنوات وعشرة اشهر) . وقد قدم المدعي طلباً بذلك الى المدعي عليه/إضافة لوظيفته
والم بروج طلبه الى الوزارة ، نظّم المدعي لنفس الغرض لدى المدعي عليه بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠١٢
وتم يتم رفع طلبه الى الوزارة من قبل مديرية شرطة الديوانية لوقت منسب اليها حالياً
مستندة بذلك الى كتاب وزارة الداخلية شعبة الترقية المرقم (٢٠٠٦٠) في (١/٣/٢٠١٠)
الذي يوصي بعدم ترويج مثل هذا طلبات بالرغم من صدور الامر الديواني رقم (١٤ لسنة ٢٠١٠)



وقرار مجلس شورى الدولة المرقم (١٣٢ في ٢٠٠٨/١١/٢) وقرار مجلس الوزراء المرقم (١٦٣ في ٢٠١١/٤/١١) وقرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم (٣٣/اتحادية/تمييز/٢٠١١) اقام المدعي (التميز عليه) دعواه بواسطة وكيله امام محكمة القضاء الإداري والمدفوع عنها الرسم بتاريخ ٢٠١٢/٨/١ طالبا فيها الحكم بزام المدعي عليه/إضافة توظيفه باحتساب الفترة الزمنية المحصورة بين صدور الامر الإداري المرقم (١٠٠٠) في ٢٠٠٣/٩/٢٧ والامر الإداري المرقم (٢٦٣٣٩) في ٢٠٠٧/٨/٢٥ وبالغية لثلاثة سنوات وعشرة اشهر خدمة فعليه لأغراض الترقية والتقاعد ، ونهيجة المرافعة المحظورية العتبية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٦ وبعدد الاضبار (٣٠٦/ق/٢٠١٢) حكماً بالاتفاق يقضي باحتساب مدة خدمة المدعي للفترة من ٢٠٠٣/١٠/٧ وغاية ٢٠٠٧/٨/٢٥ خدمة فعليه لأغراض الترقية والتقاعد ، وعدم قاعة التميز بالحكم فعن به تمييزاً بواسطة وكيله أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة في ٢٠١٢/١٢/١٧ طالبا نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على القرار التمييزي وجد أنه صحيح وموافق لثلاثين للأسباب الواردة فيه وذلك أن المدعي (التميز عليه) يطعن بأستنتاج المدعي عليه (التميز) إضافة لتوظيفه من احتساب خدمته للفترة من تاريخ ميلادته في ٢٠٠٣/١٠/٧ وغاية تاريخ تربيته في ٢٠٠٧/٨/٢٥ خدمة فعليه لأغراض الترقية والتقاعد وحيث قد تبين أن المدعي أعيد تعيينه على ملاك مديرية شرطة دهوك وبالنسبة بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٧ واستمر بالمدوام حتى تاريخ تربيته بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٥ ولصندوق الامر السديواني المرقم (١٤٦) لسنة ٢٠٠٩/مكتب القائد العام للقوات المسلحة المتضمن لثبوت عدد من الضباط على ملاك وزارة الداخلية واعتباراً من تاريخ تعيينهم ومباشرتهم العمل ضمن تشكيلات وزارة الداخلية وحيث قد أهد مكتب القائد العام للقوات المسلحة بكتابه المرقم (٨٨١/٤/٦) في ٢٠١٢/١٠/٩ شمول المدعي بالأمر ولتحت تاسلس (٤٣٢٨) وحيث ان قرار التثبيت هو قرار تكاليف للعراق


كوتاهاري عوراني
داد کای بالائی نیوکلیجادی





جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٣٩/اتحادية/تسييز/٢٠١٣

القائولية لامنشأ لها . هذا من جانب ومن جانب آخر فإن الأمر الديوتي أعلاه قد نص صراحة على أن يكون التثبيت من تاريخ تعيين المدعي ومباشرته العمل ضمن تشكيلات وزارة الداخلية بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٢٠ وحيث أن قرار وزير الداخلية/إضافة لوظيفته بالاستعاج عن احتساب خدمة المدعي المذكورة في أعلاه خدمة فعليه لأغراض الترقية والتقاعد هو قرار لايسد له من القانون مما يستوجب التزام المدعي عليه/إضافة لوظيفته بأحتساب تلك المدة من تاريخ تباشرة في ٢٠٠٣/١٠/٧ وثغابة التثبيت على سلك الوزارة بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٢٥ خدمة فعليه لأغراض الترقية والتقاعد ، وحيث أن محكمة القضاء الإداري سارت في قرأها المطعون فيه بهذا الاتجاه فيكون قرأها وللأسباب التي اعتمدها صحيحاً وموافقاً للقانون ، لمر تصديقه وره الطعن التسييزي وتحصيل العمير رسم التسييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٣/٣/١٢ .


الرئيس
مهدت المحمود


العضو
فاروق محمد السامي


العضو
جعفر ناصر حسن


العضو
أكرم طه محمد


العضو
أكرم أحمد بابان


العضو
محمد صائب التقيشادي


العضو
عود صالح التميمي


العضو
ميفائيل شمشون فيس كوراكيس


العضو
حسن أبو أثنين